جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم المالي في فلسطين

إعداد
أحمد جلال عبد القادر علاونة

إشراف
د. شاكر خليل
د. مهند إسماعيل

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2018م

أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم المالي في فلسطين

إعداد

أحمد جلال عبد القادر علاونة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/04/19م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. شاكر خليل / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. مهند اسماعيل / مشرفاً ثانياً	.....
3. د. طارق صادق / ممتحناً خارجياً	.....
4. د. عاص أطرش / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

الى معلم البشرية سبل الخير والقدوة الحسنة في ذلك سيدنا ونبينا وقائدنا محمد علية افضل الصلاة والسلام.

الى من افتقده دوما وقد سكنت انفاسه في صدري وصورته في ذاكرتي... والدي العزيز رحمه الله.

الى من غمرتني بحنانها وحبها ولم تبخل علي بدعائها... أمي الغالية أطال الله في عمرها.

الى شريكة حياتي ومن تحمل معي مشقة الأيام وتساندني في كل الاوقات... زوجتي العزيزه.

الى من أكابد الحياه من أجله حبا وتضحية ورعاية وأتمنى له كل مستقبل جميل وحياه هنيئة... ابني الحبيب.

إلى من أعزهم وادعو لهم بظهر الغيب بان يحفظهم الله ويوفقهم لما يحب ويرضى عملا واخلاصا... اخوتي الاعزاء.

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه واظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.

الى وطني الحبيب الذي عشت فوق أرضه وتحت سمائه... فلسطين الحبيبة... وقلبها القدس الشريف.. والى كل من روى بدمه تراب هذا الوطن شهدائنا وجرحانا وكل من ضحى بحريته لأجل طهارة هذه الأرض المقدسة أسرانا البواسل.

إليكم جميعا اهدي عملي البحثي هذا سائلا الله عز وجل ان يوفقني لاتمامه بافضل صورة ليكون منارة يستضيء به الاخرون.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا يبلغ رضاه، والصلاة والسلام على اشرف من اجتباه، وعلى من صاحبه ووالاه، وسلم تسليما لا يدرك منتهاه، وبعد...

الشكر لله أولا حيث أسجد لله شكرا وحمدا على إنجاز هذه الرسالة بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وذلك مصدقا لقول الله تعالى: (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) (النمل:19).

وبين كلمات الثناء والحمد لأهلها تطير كل باقات شكري وتقديري لأمي الغالية أطال الله بعمرها وروح والدي الساكنه في صدري وزوجتي الغالية وإبني وإخواني هم جميعا سندي من بعد الله.

وانطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" {سنن الترمذي (2082)}. واعترافا بالفضل لاهله، فانني أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكل من للدكتور الفاضل: **شاكر خليل** والدكتور الفاضل: **معهد إسماعيل** لقبولهم الإشراف على هذه الرسالة كما أشكرهما على ما كرساه من جهد ووقت في متابعة هذه الرسالة وتقويمها وتصويبها لتصل الى ما وصلت اليه، جزاهم الله خير جزاء. كذلك اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلو بقبول مناقشة هذه الرسالة وتنقيحها وتصويب ما فيها من أخطاء وهما الدكتور: **عاصم أطرش** والدكتور: **طارق صادق** جزاهم الله كل خير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى أساتذتي خلال دراستي منذ الطفولة وحتى الان، كما أجد من دواعي الوفاء والعرفان أن أتقدم بفائق شكري وتقديري إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم المالي في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ح
	فهرس الأشكال	ط
	الملخص	ي
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أسئلة الدراسة	4
4.1	أهداف الدراسة	4
5.1	أهمية الدراسة	5
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**6**
1.2	حالة النظام النقدي الفلسطيني في الماضي	7
2.2	التضخم في فلسطين	8
3.2	مفهوم السياسة النقدية وارتباطها بالتضخم	8
4.2	السياسة النقدية الاسرائيلية	8
5.2	نظريات السياسة النقدية	10
6.2	الدراسات السابقة	13
7.2	الحالة الاقتصادية في فلسطين	18
8.2	السياسة النقدية وارتباطها بالنشاط الاقتصادي	19
	الفصل الثالث: الجانب الوصفي	**21**
1.3	مقارنة بين معدل التضخم في فلسطين واسرائيل	22
2.3	مقارنة بين واردات فلسطين واسرائيل من الخارج	22
3.3	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في اسرائيل	24

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.3	عرض النقد في اسرائيل (M1)	24
	الفصل الرابع: منهجية الدراسة والبيانات	**26**
1.4	منهجية الدراسة	27
2.4	استراتيجية التقدير	28
3.4	نظرة عامة عن اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)	29
4.4	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test)	30
5.4	نموذج إنحدارات المربعات الصغرى "ARDL"	31
6.4	بيانات الدراسة	32
	الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها	**33**
1.5	اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)	34
2.5	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Unrestricted Cointegration Rank Test)	36
3.5	نموذج انحدار المربعات الصغرى ADRL	37
4.5	آلية اختيار نموذج ADRL	39
5.5	فحص المدى البعيد لاختبار ADRL باختبار (Bounds Test)	40
	نتائج الدراسة ومناقشتها	**41**
	قائمة المصادر والمراجع	**42**
	الملاحق	**47**
	Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول (1)	جذر الوحدة على المستوى الاول ومستوى الفروقات الاولى (At level and 1st different)	33
جدول (2)	اختبـــار جوهانســـون التكامـــل المشـــترك – Johansen Co-integration	36
جدول (3)	اختبار ARDL على المدى القصير (Lag= 4)	37
جدول (4)	اختبار ARDL على المدى الطويل	38
جدول (5)	اختبارARDL Bounds Test	40

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
شكل (1)	مقارنة اسعار المستهلك في فلسطين خلال الفترة 2007-2015	3
شكل (2)	مقارنة بين معدل التضخم في اسرائيل وفلسطين خلال الفترة الزمنية 2007 – 2015	22
شكل (3)	مقارنة بين مجموع واردات اسرائيل وفلسطين بقيمة المليون دولار خلال الفترة الزمنية 2007-2015	23
شكل (4)	اجمالي الناتج الاجمالي في اسرائيل(GDP) خلال الفترة الزمنية 2007-2015	24
شكل (5)	عرض النقد في اسرائيل (M1) في الفترة الزمنية 2007-2015	25
شكل (6)	اتجاه السلاسل الزمنية للمتغيرات في حالة الثبات (stationary)	35
شكل (7)	نهج نموذج طريقة ARDL بالرسم البياني: بحسب معيار اكاي (AIC)	39

أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم المالي في فلسطين

إعداد

أحمد جلال عبد القادر علاونة

إشراف

د. شاكر خليل

د. مهند اسماعيل

الملخص

هذه الدراسة تهدف إلى معرفة أثر السياسة النقدية الاسرائيلية على التضخم في فلسطين وتناولت الدراسة بعض المؤشرات الإقتصادية وهي التضخم في إسرائيل وعرض النقد في إسرائيل (M1) وسعر صرف الشيقل مقابل الدولار واليورو، لمعرفة ما أثر هذه المتغيرات على التضخم في فلسطين، وذلك بإجراء الإختبارات المهمة على السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، إذ تم أخذ البيانات الشهرية للفترة الزمنية 2007–2015 وفحص مدى ثبات هذه المتغيرات ودرجة سكونها، ومن ثم إجراء إختبار التكامل المشترك لمعرفة عدد العلاقات بين المتغيرات ومن ثم إجراء نموذج إختبار (ARDL).

من أهم نتائج الدراسة أن هناك علاقة تكاملية عند إجراء إختبار ARDL أظهرت أن هناك علاقة ايجابية بين أسعار المستهلك في إسرائيل على أسعار المستهلك في فلسطين إضافة الى ذلك كانت علاقة عرض النقد الاسرائيلي (M1) بعلاقة موجبة ايضا مع أسعار المستهلك في فلسطين، بينما لم يكن لسعر صرف كل من الدولار الأمريكي واليورو الاوروبي مقابل الشيقل أي دلالة احصائية، بمعنى ليس له أثر على أسعار المستهلك في فلسطين.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

إرتبط إقتصاد فلسطين بشكل قوي ومباشر بالإقتصاد الإسرائيلي، فهي محتلة سياسيا وإقتصاديا و أكثر ما نعنى به الإستمرارية بتطبيق نظام بروتوكول باريس الذي يتمثل بغياب عملة وطنية فلسطينية، أي عدم وجود سياسة نقدية مستقلة، وبتداول ثلاث عملات مع السماح بتداول عملات اخرى بشرط أن يكون الشيقل الإسرائيلي أحد عملات التداول، لذلك قدرت قيمة النقد المتداول في فلسطين عام 2008 (M1) بين 3.5 – 4.2 مليار دولار أمريكي، وحصة الشيقل الإسرائيلي منها 36% في الودائع وحصتها الكبيرة في الشيكات المسحوبة والتي وصلت الى 67%، وكانت قيمة الشيقل من إجمالي قيمة (M1) المقدرة عام 2008 ب 50%، و30% للدولار الأمريكي و13% للدينار الأردني و5% للعملات الاخرى تقريبا (ماس،2014).

وبناءً على الإتفاقيات المذكورة بين فلسطين واسرائيل فان هناك سقف وحدود للإقتصاد الفلسطيني خصوصا من ناحية التجارة الخارجية مع إسرائيل وغيرها من الدول حيث بلغ إجمالي الواردات الفلسطينية مع إسرائيل في 420.8 مليون دولار أمريكي في عام 2016 ، و إرتفعت نحو 4% عن قيمة الواردات في عام 2015 وهي تعد نسبة مرتفعة خلال فترة قصيرة وهذا يرتبط مع الأسعار المحلية في السوق الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016) ، أن هذا الإرتفاع في قيمة الواردات للسلع له اثار واضحة على الأرقام القياسية للأسعار، مما سجل الرقم القياسي العام للأسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق إرتفاعا ملحوظا في الفترة الزمنية 2006–2015 لتصل من 80 شيكل تقريبا عام 2007 إلى 120 شيكل إسرائيلي في عام 2015 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، 2015) كما يوضح الشكل التالي:

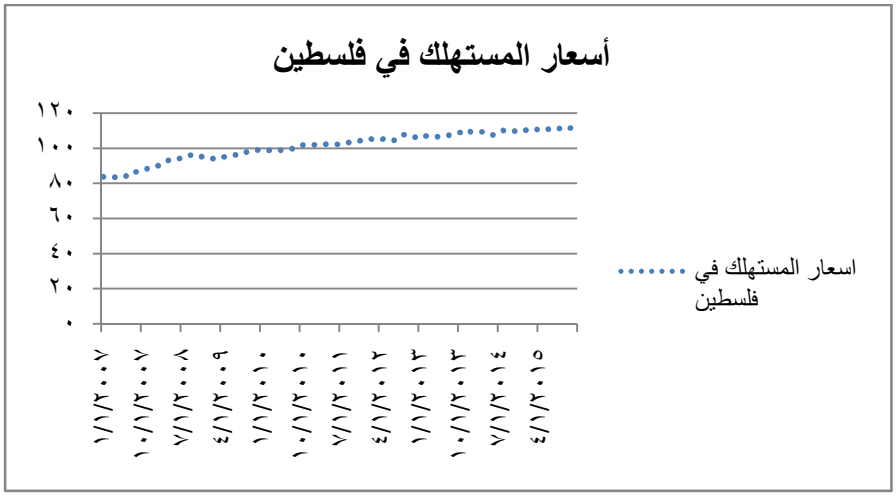

شكل (1) مقارنة أسعار المستهلك في فلسطين خلال الفترة 2007-2015

(حسبت من قلبل الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني)

وبناء على الرسم أعلاه فإن الأسعار إرتفعت بنسبة 40% تقريبا خلال الفترة الزمنية وهي نسبه مرتفعة وهذا مرتبط بكمية الواردات من إسرائيل والتي تقدر بنسبة 75.5%،وأن هناك علاقة ما بين وارداتنا من إسرائيل وحجم التضخم في الأسعار في فلسطين تبعا لكمية الوادرات من إسرائيل والتي تقدر بنسبة 75.5% والتي سوف نجيب عن هذا خلال دراستنا هذه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2015).

وعلى إختلاف السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي الإسرائيلي فهي جميعها تخطو نحو تحقيق إستقرار إقتصادي في إسرائيل وبالتالي تحقيق نمو إقتصادي لها. وبناءا على ما ورد سابقا فسوف تقوم هذه الدراسة بأخذ جزء واحد من الإقتصاد الفلسطيني المرتبط بالإقتصاد الإسرائيلي ضمن الشراكات الحدودية والإتفاقيات بينهما وهو المستوى العام للاسعار (التضخم)، وكيف ستفسر الدراسة أثر السياسات النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين؟ وما هي أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على التضخم في الأراضي الفلسطينية؟.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة ما ينتج عن السياسات النقدية المتبعة في إسرائيل من أثار على التضخم في فلسطين ولذلك سيتمحور موضوع الدراسة حول هذه العلاقة وتفسيرها.

3.1 أسئلة الدراسة

1- ما هو أثر السياسة النقدية المتبعة في إسرائيل على التضخم في فلسطين؟

2- هل كمية النقد الصادرة في إسرائيل (M1) ذات علاقة بالتضخم الفلسطيني؟

3- أسعار الصرف للشيكل الإسرائيلي مع الدولار الأمريكي واليورو في إسرائيل هل لها صلة بالتضخم في فلسطين؟

4.1 أهداف الدراسة

يكمن هدف الدراسة في العلاقة بين السياسة النقدية والارتباط مع التضخم في البلد نفسها فكيف ستكون هذه العلاقة لو كان الهدف مشترك بين دولتين لهما نفس العملة أحداهما لها سياسة نقدية مستقله وبنك مركزي وهي إسرائيل وما سيعكس هذا من أثر على اقتصاد فلسطين خصوصا على مستوى التضخم لها وهي الدولة الشريك معها .

أن السياسة النقدية لها أهداف كثيرة مثل إستقرار الأسعار، رفع معدل النمو الإقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات، لذلك ما يهمنا من هذه الأهداف هو استقرار الأسعار والتي تسعى إسرائيل لتحقيقها في كيانها ، كيف ستكون الأسعار في فلسطين بصفتها دولة شريكة تفتقر لمثل هذه السياسات؟ كما يتم اللجوء للسياسة النقدية لحل مشكلة عدم إستقرار الأسعار باعتبار النقود أكثر العوامل تاثيرا في تقلبات الأسعار.

قدمت دراسة في بوليفيا عن ديناميكيات التضخم والسياسة النقدية فكانت السياسة النقدية هدفها الاول تثبيت التضخم ، فكانت مهمة صعبه بالنظر الى تقلب الاسعار وارتفاع السلع الاستهلاكية الرئيسية ، واوصت الدراسة باتباع سياسة سعر صرف اكثر مرونه مع اسعار فائدة قصيرة الاجل كأداة من ادوات السياسة النقدية الرئيسة. (Guerson , 2015)

لذلك تسعى هذه الدراسة الى تحقيق عدد من الأهداف، وهي كما يلي:

1- معرفة مدى علاقة التضخم في إسرائيل مع التضخم في فلسطين.

2- تحديد المؤشرات الاقتصادية في السياسة النقدية الاسرائيلية المهمة التي تؤثر على التضخم في فلسطين، وبيان الأسباب التي أدت الى ذلك وتحليل النتائج.

3- علاقة سعر الصرف كل من الدولار الأمريكي واليورو مع التضخم في فلسطين.

4- تحديد علاقة عرض النقد (M1) في إسرائيل مع التضخم في فلسطين.

5.1 أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة مختلفة نوعا ما عن غيرها من الدراسات و يعود ذلك الى الوضع الاقتصادي الفلسطيني وخصوصيته وارتباطه مع الاقتصادي الاسرائيلي كون فلسطين لا تملك عملة محلية وبنك مركزي ، وبالتالي لا تملك سياسة نقدية كما هو الحال في اسرائيل ، والتعامل بعملة اسرائيل وهي الشيقل الاسرائيلي الصادر عن البنك المركزي الاسرائيلي والذي يستخدم سياسات نقدية تتجه لتحقيق استقرار اقتصادي اسرائيلي ونمو اقتصادي لاسرائيل ، لذلك اهتمت هذه الدراسة بمعرفة ما يعود على فلسطين من اثار اقتصادية خاصة على التضخم ، وما هي اهم المتغيرات الاقتصادية الاسرائيلية بمفهوم السياسة النقدية الضيق ذات علاقة بالتضخم في فلسطين .

يمكن اضافة اهمية الدراسة ايضا بتوضيح مدى الارتباط الاقتصادي بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي ومعرفة مدى علاقة ادوات السياسة النقدية الاسرائيلية على التضخم في فلسطين .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 حالة النظام النقدي الفلسطيني في الماضي

مرت فلسطين بنظام نقدي معدني منذ الإمبراطورية العثمانية والذي كان سائدا حتى عام 1880 ثم بنظام الذهب حتى الحرب العالمية الأولى، في حين مرت فلسطين في حالة تضخم عندما لجأت تركيا الى إصدار أوراق البنكنوت ذات السعر الإلزامي لمواجهة ظروف الحرب وكان الإصدار بكميات كبيرة يفوق الإحتياجات الإقتصادية للدولة العثمانية مما أدى الى إنهيار شديد في قيمة النقود التركية حتى فقد الجنية التركي قيمتة بنسبة 90%، إذ كان الجنية التركي عملة مستخدمة في فلسطين ان ذاك حتى عام 1917 عندما حل مكانها الجنية المصري عندما أنشئت الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين ، فأقرت بالغاء كافة العملات المتداولة واستخدام الجنية المصري فقط وذلك في عام 1922 وظلت على هذا الحال حتى عام 1927 الى أن تقرر إنشاء عملة فلسطينة وهي الجنيه الفلسطيني إذ تم إعتماده بشكل قانوني في 7 فبراير عام 1927، وبسبب الظروف السياسية ضعف النشاط الإقتصادي بشكل ملحوظ إذ أقبل الفلسطينون الى سحب الودائع الخاصة بهم من البنوك تخوفا من حدث حرب عالمية.(يوسف، 1970)

واستمر تداول الجنيه الفلسطيني داخل البلاد دون إصدار حتى عام 1948 و قررت إنجلترا من إستبعاد فلسطين من كتلة الإسترليني وتجميد الديون في حين لم تعد الجنيهات قابله للتحويل الى عملات إنجليزية بالرغم من العلاقات الاقتصادية القوية بين فلسطين. (يوسف،1970)

إلى أن بدأ التخطيط في سياسة نقدية إسرائيلية بإعطاء فترة إستبدال الجنيهات الفلسطينية بالجينيهات الإسرائيلية وذلك حتى 15 سبتمبر 1948 لتصبح العملة القانونية بعد ذلك هي الجنيهات الإسرائيلية. (يوسف،1970)

2.2 التضخم في فلسطين

تفتقر فلسطين لعدة مقومات في سيادة موقف السياسة النقدية التي يلزمها تبعات غير موجوده فيها للحد من التضخم ، وكما يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية بان التضخم في فلسطين يعتبر تضخما مستورد ويشهد حساسية كبيرة تجاه الأسعار العالمية واسعار الفائدة والوقود بشكل خاص إذ اخذ هذا التقرير بعين الاعتبار متغيرين أساسيين وهما : تكاليف الواردات الذي يهتم بالتضخم وأسعار الصرف في البلدان الشريكة تجاريا لفلسطين ونخص بالذكر إسرائيل، وهي الشريك التجاري الأول لفلسطين أما المتغير الثاني فهو مؤشر الغذاء العالمي، ليحتل الغذاء الوزن الاكبر من سلة المستهلك الفلسطيني لتقدر قيمته نحو 35%. (سلطة النقد الفلسطينية ،2015)

3.2 مفهوم السياسة النقدية وإرتباطها بالتضخم

"عرفت السياسة النقدية بانها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الإنكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي كما عرفت ايضا بانها مجموعة الاجرائات التي تتخذها السلطات الحكومية من أجل تحقيق أهداف معينة واخرون يعرِّفونها بانها مجموعة من الإجرائات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والانكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي ونستخلص مما سبق بأن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة الى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الاهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة". (القطابري،2011).

4.2 السياسة النقدية الاسرائيلية

يستخدم البنك المركزي الاسرائيلي من اجل تحقيق أهدافه، الادوات الموجودة تحت تصرفه، والاساسي من بينها هو الفائدة النقديه للمدى القصير. يتم تحديد نسبتها من قبل لجنة

نقديه برئاسة المحافظ. هذه الفائدة – فائدة بنك اسرائيل – هي اساس الفائدة التي يجبيها من البنوك التجارية مقابل السيولة التي يوفرها لهم والفائدة التي يدفعها للبنوك على إيداعاتهم لديه. بنك اسرائيل يحدد الفائدة بنسبة لتحافظ على التضخم المالي ليبقى في مجال الهدف، او يعيدها الى هذا المجال خلال فترة قصيرة لا تزيد عن عامين.

فائدة بنك اسرائيل هي الأساس الذي يتم بموجبه تحديد مجموعة متنوعة من الفوائد في الدولة، من بينها الفائدة التي يدفعها الجمهور (العائلات والمصالح التجاريه) الى البنوك على المال الذي يقترضونه منهم لفترة قصيرة والفائدة التي يحصل عليها الجمهور مقابل إيداعاته لديهم لفترات قصيرة .

يؤثر مستوى الفائدة في الدولة على مدى المصروفات والتوفير وفي اعقابها – على الاسعار. تؤدي الفائدة المنخفضة أكثر من اللازم الى زيادة مصروفات البيوت والمصالح والى الضغط باتجاه رفع الاسعار، بينما تؤدي الفائدة العالية جدا الى كبح جماح الاستهلاك والاستثمارات اكثر من اللازم وتؤدي الى ركود في النشاط الاقتصادي والى البطالة ، لذلك ، يقوم البنك في اوقات التضخم برفع الفائدة وفي فترات الركود والجمود– عندما لا يوجد ضغط لحدوث التضخم– بتخفيض الفائدة.

يستخدم البنك المركزي الاسرائيلي سياسة نقدية تستهدف الحد من التضخم بشكل اساسي وذلك عن طريق سعر الفائدة ففي النصف الثاني من عام 2017 قام البنك المركزي الاسرائيلي بجعل سعر الفائدة 1% ثابتا دون تغيير منذ عام 2015 ، واعلن البنك المركزي ان السياسة النقدية ستبقى مكتفية بذلك ما دامت الحاجة الى تثبيت التضخم ضمن النطاق المستهدف ، بالمقابل خفض بنك اسرائيل تدخله في سوق الصرف الاجنبي بعدما تم تقدير قيمة الشيقل بالارتفاع في هذه الفترة ، وفي بداية عام 2018 وسع البنك الاسرائيلي تدخله في سوق الصرف الاجنبي.

ان معدل التضخم السنوي في اسرائيل وصل الى 4% في نهاية عام 2017 للمرة الاولى منذ عام 2014 وكان التضخم ايجابيا لمعظم اشهر السنة على الرغم من ان تطوره خلال

العام كان متفاوتا وتراوحت معدلات التضخم دون المستوى المستهدف بسبب الارتفاع المستمر لقيمة الشيقل .(بنك اسرائيل المركزي ،2017)

5.2 نظريات السياسة النقدية

"تطورت النظريات النقدية عبر الزمن فمذ البدايات اخذت النظرية الكمية في النقود تلعب الدور الأول في السياسة النقدية وهي من أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الإقتصادية وما يهمنا في هذا السياق هو التضخم وتأثيره على جميع المتغيرات في كل دولة وتعود النظرية الكلاسيكية في جذورها الى الاقتصادي الفرنسي جان بودان الذي نشره في كتابه (الاقتصاد السياسي عام 1568) وأشار فيه للعلاقة بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات الى إسبانيا وارتفاع الأسعار" . (الربيعي، 2013).

الى أن جاء ريكاردو وطور فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار عندما حلت الأوراق النقدية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم الى أن جاء الإقتصادي الأمريكي ارفينج وصاغ معادلة النظرية عام 1917 وعرفت باسم التبادل أو معادلة فيشر كما يلي:

$$M. V = T. Q \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث ترمز M = كمية النقود.

V = سرعة التداول النقدي.

T = كمية المبادلات.

Q = المستوى العام للاسعار". (Emmanuel et al,2008)

أي أن كمية النقود هي متغير مستقل والأسعار متغير تابع بينما التداول وحجم الإنتـــاج إعتبرتها النظرية متغيرات مستقلة ، وبالمقابل يؤدي إنخفاض كميات النقود لإنخفاض المســـتوى العام للأسعار.

$$Q = \frac{M.V}{T} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

أي أن مستوى الأسعار يتأثر بكميات النقود لأنه اذ ازدادت الكميات المنتجـــه وبقيـــت النقود على حالها تنخفض الأسعار، وبالمقابل اذا زادت كميات النقود وبقيت كميات التبادل نفسها ترتفع الاسعار. (Fisher,1892)

النظرية الكنزية

بدأت الافكار الكنزية في الظهور بعد انتهاء أزمة (الكساد الكبير) الذي تعرضـــت لـــه البلدان الرأسمالية خلال الفترة (1929–1932)، والذي أثبت فشل النظرية النقديـــة الكلاســـيكية وإخفاقها في حل المشاكل الإقتصادية والتي من أبرزها تفشي البطالة وهبوط الإنتاج واضمحلال النشاط الاقتصادي، وفشل فرض التلقائية الذي افترض الكلاسيك أنه يحقق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، فقد استمرة الازمة فترة طويلة لتؤكد قصور المذهب الكلاسيكي فـــي التحليـــل النقدي وقد ظهرت أفكار كينز في التحليل النقدي على شكل انتقادات وجهها للنظرية الكلاسيكية ومما لا شك فيه أن كتاب كينز (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) قد أحدث تغيرات كبيرة في الفكر الاقتصادي، وفتح طريقاً جديداً للتحليل في النظريـــة الاقتصـــادية . (Keynes and Maynard ,1936)

تطورت النظرية الكينزية بثلاث مراحل:

1- المرحلة الاولى تمثلت في تحليل النقود عام 1930م حيث قدمت تحليلاً محدوداً للنقود تضمن التشكيك في صحة النظرية الكمية للنقود.

2- المرحلة الثانية وقدم فيها تحليلاً مفصلاً عن تفضيل السيولة عام 1936.

3- المرحلة الثالثة وقد جاءت في مقال نشور عام 1937 في المجلة الاقتصادية عقب النقد الذي وجهه بعض الاقتصاديين للنظرية العامة أمثال (اوهلين وروبرتون)،وقد كان المقال منصبا على التحليل الخاص بالطلب على النقود . (Keynes and Maynard ,1936)

من مميزات التحليل الكينزي تركيزه على دراسة الطلب على النقود باعتبارها مخـــزن للثروة وانتقد الفرض الكلاسيكي القائل بأن النقود لا تطلب لذاتها كونها مجرد وسيلة للتبادل، ولا تأثير لها على النشاط الاقتصادي وأكد كينز أن النقود تطلب باعتبارها مخزن للثروة وأطلق على ذلك (طلب النقود لغرض المضاربة) وهو ما يميز التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي الذي أوضح إمكانية أن تحدث التغيرات النقدية تاثيراً على النشاط الاقتصادي، مما يفسر إمكانية عدم حدوث توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي . (Keynes and Maynard ,1936)

إلى أن جاءت النظرية الكلاسيكية الجديدة ووضعت محددات الطلب على النقود وهـــي ضمن عوامل تبين بان الطلب على النقود أو الأرصدة الحقيقية يتحدد من خلال العوامل الاتية:

1- منفعة الأرصدة النقدية (U)

2- مستوى الأسعار (P)

3- سعر فائدة السوق (i)

4- مستوى الدخل الحقيقي (Y)

5- معدل التغير في الأسعار $(\hat{P})$

وحسب (فريدمان) يمكن كتابتها في الصورة التالية:

$Md=f\,(u,p,I,y,\hat{p})$، حيث (Md) تمثل طلب الأفراد للنقود.

ولان (u) المنفعة تتصف بالاستقرار و ($\hat{p}$) لا تتغير الا في فترات طويلة وفي حـــالات التضخم الجامح، فانه يمكن استبعادهما من المعادلة بحيث تصبح دالة الطلب على النقــود كمـــا يلي:

Md=F (P,Y,i) ومما سبق نلاحظ ان فريدمان واتباعه من الكلاسيكين الجدد يرون أن الطلب على النقود السائلة يزداد بزادة ثروة الفرد،(دخله الحقيقي) وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالنقود، وزيادة درجة تفضيل الأفراد للإحتفاظ بثروتهم بشكل سيولة مادية . (Keynes and Maynard ,1936)

6.2 الدراسات السابقة

يلخص هذا الجزء من الدراسة مراجعة لبعض الأدبيات السابقة التـــي أجريـــت حـــول السياسات النقدية بمختلف محاورها المتبعة وأثارها على التضخم و بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من حيث اثار السياسة النقدية المتبعة في إسرائيل وإنعكاســـها علـــى التضخم في فلسطين.

إن عرض النقد من الجانب الإسرائيلي والتجارة الخارجية بين إسرائيل وفلسطين مهـــم لمعرفة التغيرات و الاثار المترتبة على ذلك من تضخم في الأسعار خاصة في السوق الفلسطيني وهو محور هذه الدراسة، هناك كثير من الدراسات والأبحاث عملت على دراسة اثر السياســـة النقدية على التضخم مثل دراسة (Aniprirworima,2016) في نيجيريا والتي توصلت الى ان السياسة النقدية الانكماشية والتي تعني الحد من اصدار النقد للتداول يعمل على التخفيـــف مـــن التضخم ، لكن تختلف هذه الدراسة بأخذ بعض أدوات السياسة النقدية الاسرائيلية بشكل مباشر وانعكاساتها على التضخم في فلسطين وتحديد مدى تاثيرها على المدى القصير والمدى الطويل وذلك باخذ بيانات شهرية للمتغيرات خلال للفترة الزمنية (1007-2015).

أشارت دراسة في تركيا بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقد والتضخم (والذي يعرف بالمستوى العام للأسعار)، في حين أن إتجاه العلاقة بين العرض النقدي والتضخم

واضح ولكن لم تفسر الأسباب إذ بحثت هذه الورقة عن ذلك، بأخذ بيانات ربعية للفترة 1999–2012 وأخذ المتغيرات (المعروض النقدي M2، الناتج الإجمالي المحلي وسرعة المال وإستخدام معامل الإنكماش) وكانت النتائج بأن عرض النقد هو المسبب الرئيس للتضخم في تركيا على المدى البعيد(Buzkurt,2014).

قدمت دراسة (Akinbobola,2012) تحليل كمي لتحركات القيمه النقدية المعروضة وسعر الصرف والتضخم في نيجيريا حيث استخدمت البيانات الثانوية المأخوذة من الاحصاءات المالية الدولية من كل المتغيرات للنموذج إذ غطت عينة البيانات ربع سنوية من 1986–2008 واستخدمت في تحليل النتائج (VECM) لتبين نتائج الدراسة بانه على المدى الطويل يكون لعرض النقد وسعر الصرف اثار عكسية كبيرة على الضغوط التضخمية، في حين أن الناتج الحقيقي وتغيرات النمو وسعر الصرف الأجنبي لها اثار مباشرة على التضخم، إن المبرر للتاثير العكسي لعرض النقود على مستوى الاسعار قد لا يكون التضخم بسبب الطلب الكلي بل لسبب إنخفاض في سلسلة توريد البضائع على حد سواء من وسائل العرض الداخلية والخارجية وأن هناك صلة سببية بين التضخم والمعروض النقدي وسعر الصرف في نيجيريا.

أيضا أظهرت نتائج دراسة في بلغاريا (Yanchev & Vladova ،2015) لوجود علاقة ذات إتجاهين بين ديناميكيات العرض النقدي وإرتفاع الأسعار في بلغاليا من خلال زيادة الأسعار بسبب زيادة في العرض النقدي ، فيما بينت نتائج لدراسة (Kiganda،2014) إلى وجود علاقة طويلة المدى إيجابية هامة بين التضخم والمعروض النقدي في كينيا و أن المعروض النقدي على المدى الطويل يشكل محورا هاما للتضخم في كينيا وتوصي حكومة كينيا لمواصلة متابعة سياسة نقدية صارمة ترتكز على عرض النقد للسيطرة على التضخم.

زيادة عرض النقد (من حيث M1 و M2) بالنسبة لإيران، من خلال التكامل المشترك، تحديد ما إذا كان التضخم في إيران سببه الإفراط في التوسع النقدي، أو إذا ما كان المعروض النقدي لديها كان مجرد ناتج سلبي في العملية التضخمية، ويشير الباحث بنتائج إختبار تكامل الوحدة المشترك إلى أن هناك علاقة ثنائية الإتجاه بين المعروض النقدي من حيث (M1 و

M2) ومستوى الأسعار من حيث (مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار البيع بالجملة) خـــلال فترة الدراسة (Roshan,2014).

كما نجحت ملاوي في الوصول إلى مستويات منخفضه جدا من التضـــخم إذ أن فهـــم الدوافع القوية خلف إرتفاع الأسعار ضروري لتصميم سياسة نقدية للحد مـــن التضـــخم، فـــإن إختلاف وجهات النظر سواء كانت تجريبية أو نظرية في الإرتباط ما بين التضـــخم وعـــرض النقد، فكان النهج النقدي يشدد على العلاقة القائمة ما بين عرض المال والتضخم، وفقا لذلك يميل النقديين على التأكيد على دور السياسة النقدية وتبين بأن التضخم بجوهره ظاهره ناجمـــة عـــن الإفراط في عرض النقد، حتى تم ايجاد صياغة بأن " التضخم هو دائما وفي كل مكان ظـــاهرة نقدية " لذلك يقول خبراء النقـــد بـــان السياســـات تهـــدف لكـــبح نمـــو المعـــروض النقـــدي (simwaka et al،2012).

كما يشير تقرير البنك الإحتياطي الفيدرالي في كليفلاند بأن هناك علاقة وثيقة نسبيا بين عرض النقد والتضخم وقد تكون موجودة على الافاق الزمنيـــة لمـــدة ثمـــاني ســـنوات علـــى الأقل،وتقدم نتائج الدراسة بأن عرض النقد يحتاج لفترة بعيدة المدى حتى يتم صـــياغ سياســـات نقدية لعلاج التضخم أي أنه يصعب وضع سياسات على المدى القصير في عرض النقد وعلاقته مع التضخم (Fitzgerald, 1999).

وبالاستناد الى الأساس المنطقي لزيادة الأسعار ومواجهة الضغوط التضخمية فقد جائت دراسة (Emmanuel,2011) لتعيد النظر في نظرية كمية النقد ومعادلة التبادل التي طورهـــا أمثال جون لوك وجون لو في القرن السادس عشر والتي شاعت ما بين الإقتصاديين مثـــل ادم سميث وديفيد ريكاردو وايرفين فيشير للتنبؤ باستجابة بعض المتغيرات وخاصة واردات الســـلع والخدمات على معدل التضخم واستخدمت الدراسة نموذج (VAR) لتقدير النموذج، وأظهـــرت نتائج الدراسة أن الواردات لها تاثير كبير في خفض معدل نمو التضخم وعمل تحسن للمستوى العام لأسعار المستهلك مما يخفف من حدة الضغوط التضخمية على السياسة النقدية.

أن العلاقة موجودة بين أسعار السلع وأسعار المستهلك وعرض النقد في أميركا ضمن إطار VAR متكاملين (بيانات امريكية) إذ يظهر التحليل التجريبي بأن هناك علاقات توازن قائم بين النقد وأسعار السلع وأسعار السلع الاستهلاكية مع كل من أسعار السلع الأساسية والإستهلاكية بما يتناسب مع المعروض النقدي على المدى الطويل وتلخص الدراسة بأن عرض النقد فسر العلاقة بين أسعار السلع وأسعار السلع الاستهلاكية (Browne,Cronin 2010).

كما عانت فيتنام من تضخم مرتفع دائما يهدد إستقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، إذ أشار التقرير السنوي لعام 2012 الى دراسة فعالية السياسة النقدية في إستقرار الأسعار في فيتنام، ومن خلال أهداف السياسة النقدية المتعددة توقعت الدراسة بتسريع معدل النمو والسيطرة على التضخم في الأسعار واستقرار السياسة النقدية واستخدامها كأداة تكميلية لتحقيق إستقرار الميزانية والحد من الفقر وضمان الأمن القومي، وتشير تجارب العديد من البلدان حول العالم إلى أن إستهداف التضخم قد يكون خياراً معقولاً للسياسة النقدية في البلاد للمستقبل حيث يصبح الحفاظ على مستوى معقول ومستقر من التضخم هدف رئيساً للسياسة النقدية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وبينت نتائج الدراسة بان استخدام عرض النقد (M2,M3) وسعر الصرف كأداتين من أدوات السياسة النقدية لهما دور أساسي في محاربة التضخم وأن هناك 30 دولة من جميع أنحاء العالم استخدمت هذه السياسة وأثبتت فعاليتها على استقرار التضخم وهي أكثر تقدير من غيرها التي قد لا تنطبق لمواجهة أزمة التضخم في البلدان.(RS, 2012)

واستخدمت دراسة (Amarasekara,2008) نموذج VAR في معرفة أثر سعر الفائدة وعرض النقد وتحركات سعر الصرف الاسمي على نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي ومعدلات التضخم في سريلانكا في الفترة الزمنية 1978–2005 إذ إنبثق عن الدراسة نتائج محيرة فلم يكن أثر للمتغيرات على التضخم فكان عرض النقد يؤثر على سعر الفائدة ايجابا وعدم تأثر التضخم، ولا يؤثر على النتج الاجمالي المحلي. كما أخذت الدراسة جزء بسيط من عينة البيانات ولوحظ بان هناك علاقة بين أدوات السياسة النقدية المتناوله بعلاقة عكسية مع

التضخم خلال 28–36 شهر والتي يمكن الإستدلال بهذه النتيجه لتحليل السياسة النقدية في سريلانكا في المستقبل.

كما أظهرت دراسة أُخرى في سريلانكا بأن التضخم المرتفع يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة تؤثر على فقدان الرفاهية الإجتماعية وهذا يؤكد ضرورة أن يكون هناك سياسة نقدية فعّالة، وتقترح الدراسة بتحليل نظام السياسة النقدية في سريلانكا خصوصاً الإستهداف النقدي للسيطرة على التضخم وتحقيق تضخم منخفض ومستقر على المدى الطويل، وبينت الدراسة بأن هناك جهود قوية من جانب البنك المركزي للتواصل مع الجمهور وتحقيق أهدافه وخططه ولا بد من مساءلة البنك المركزي عن تلك الأهداف وذلك لمنع الإنحرافات الكبيرة عند إدخال المجاميع النقدية والمعلومات الخاصة في البنك المركزي فلا بد من أن تكون أكثر شفافية وأكثر عمومية وإستقلالية، إذ يرتبط إستقلال البنك المركزي بأداء فعال لسياسة نقدية ناجحة للحد من التضخم (Wimalasuriya,2008).

تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية بخصوصية وضع فلسطين عن باقي الدول كما ذكرنا سابقا كونها دولة محتلة تفتقر لوجود عملة محلية وبنك مركزي، مما جعل دولة إسرائيل ذات تأثير كبير عليها خصوصا بأن عملة الشيكل الإسرائيلية هي الأكثر تداول في فلسطين، إهتمت هذه الدراسة لبيان مدى تأثر التضخم في فلسطين، نتيجة لإستخدامها للأدوات النقدية الاسرائيلية كونها ذات بنك مركزي مستقل .

كما ان هناك حاله تشبة الوضع الاقتصادي في فلسطين وهي تيمور الشرقية التي تعاني من عدم وجود عملة محلية ، وبينت دراسة صادرة عن الادارة الوطنية لتحليل السياسات والبحوث في تيمور الشرقية (National General Directorates of Policy Analysis and Research and State Finance,2007) ، ان التضخم في تيمور الشرقية بحالة ارتفاع وهناك صعوبات تواجه الشركات المحلية لانتاج المواد الاساسية ومن اهمها قدرتها التنافسية الدولية في التجارة التيمورية، وذلك بسبب انخفاض قيمة الدولار الامريكي والذي ساهم بارتفاع التضخم وهو اعلى من 4% الى 6% والذي يقدر بالمرتفع جدا.

7.2 الحالة الاقتصادية في فلسطين

" شهد مؤشر أسعار المستهلك للعام 2014 إرتفاعاً بنسبة 1.73% عن العام السابق ونتج هذا الارتفاع عن زيادة في أسعار الخدمات بنسبة (8.7%) والمشروبات بنسبة (11.8%) والسكن (3.3%) مقابل إنخفاض في أسعار النقل وأسعار الإتصالات، كما يواجه الاقتصاد الفلسطيني أزمة في السيولة والتي سببها الأساسي السياسة الاقتصادية من الإنتهاكات المتكررة لبروتوكول باريس من إستخدام الشيقل كتجارة بالعملة الاسرائيلية وإستخدامها في الأراضي الفلسطينية والتزامها بتوفير السيولة الكافية وسحب فائض عملتها من خلال القنوات المصرفية التقليدية، كما تفاقمت أزمة السيولة في القطاع المصرفي في منتصف العام 2007 بعد إعلان إسرائيل قطاع غزة بأنها منطقة معادية وقطع جميع الروابط مع البنوك العاملة في قطاع غزة، لتصبح أزمة السيوله في غزة وبالمقابل فائض نقدي للشيقل في الضفة الغربية وتكررت هذه الأزمة ايضاً عام 2009 اذ بدأ فائض السيولة بالارتفاع ووصل الى أعلى مستوى له عام 2013، كما أن التقلبات في الدولار الامريكي واسعار الصرف مقابل الشيقل وما ينتج عنه من اثار على الاقتصاد الفلسطيني" .(MAS, 2015)

" ان سعر صرف الدولار مقابل الشيقل وصل الى أعلى مستوياته في عام 2011 ليصل الى 4.084 شيقل للدولار الواحد ومن ثم أخذ بالإنخفاض، إن هذه التقلبات تتجه باتجاهين إذ يمكن خفض الواردات وزيادة الصادرات بالتالي تحسين الميزان التجاري ومن ناحية اخرى فإنه يمكن أن يؤدي الى زيادة التضخم مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للسلع في السوق العالمي، بالتالي يؤثر إنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الإقتصاد الفلسطيني في أربعة جهات: (MAS,2015)

1- التأثير على الأفراد الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار أو بالدينار الأمريكي.

2- الإنفاق الناتج عن إرتفاع سعر الشيقل.

3- التأثير على ميزانية الدولة.

4- أثره على القدرة التنافسية للسلع في السوق العالمي". (mas,2015)

8.2 السياسة النقدية وإرتباطها بالنشاط الاقتصادي

ان السياسة النقدية لها اثار مباشرة على الاسعار والنشاط الاقتصادي ومضمون الياتها يقع في صميم نظرية الاقتصاد الكلي ، تعمل السياسة النقدية على وجه التحديد على الصدمات النقدية الغير متوقعة فلها اثر كبير على الاقتصاد سواء على المدى القصير أو المدى الطويل ، تبلغ اثار السياسة النقدية على جميع مجالات الاقتصاد من خلال الية الانتقال تسمى الية نقل النقد ، ليصبح النقد اولى السلع الاقتصادية الحديثة وتنفيذ سياسة نقدية بنجاح مرتبط بواضعي السياسات وتحديد الوقت المناسب لاجرائها ومدى ملائمتها للاقتصاد.

تختلف الدراسات المتعلقة بالسياسة النقدية مع اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الخاص بكل دولة بالاعتماد على الظروف التي تعيشها، اذ طورت دراسة (Devereux and Engel,2003) نموذج قائما على السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح وركزت الدراسة على طبيعة تعديل اسعار المستهلك في تحديد السياسة النقدية والتحقق من اثار هذه السياسات على مرونة اسعار الصرف، وترى بان النهج التقليدي في مرونة اسعار الصرف أمر مرغوب فيه في وجود صدمات حقيقية خاصة بالبلد التي تتطلب تعديل للاسعار النسبية، غير انه في ضوء الادلة التجريبية على الاستجابة الاسمية للاسعار تحديدا التغيرات في اسعار الصرف يبدو بان هناك درجة كبيرة من تسعير العملة المحلية في البلدان الصناعية دون تحويل النفقات التي يؤثر بها سعر الصرف الاسمي والتي قد تكون مبالغ بها في الدراسات التقليدية وتجد الدراسة بان السياسة النقدية المثلى تؤدي الى سعر صرف ثابت حتى في حالة وجود صدمات خاصة بكل بلد، وهذا صحيح ما اذا كانت السياسة النقدية يتم اختيارها بشكل تعاوني او غير تعاوني فيما بين البلدان.

يعتمد سلوك السياسة النقدية بشكل عام على أدوات مثل نسب الاحتياطي وعمليات السوق المفتوحة للتأثير على أهداف وسيطة مثل أسعار الفائدة أو مجاميع نقدية سعيا إلى تحقيق

معدل التضخم المطلوب. وكما أشار(برنانكي وجيرتلر،1995)، إلى أن "التحليل التجريبي إلى حد كبير لآثار السياسة النقدية قد عالج الآلية النقدية نفسها بأنها" صندوق أسود ". وعلاوة على ذلك، يستند تحليل الاقتصادات النامية إلى افتراضات رأس المال والضوابط المالية، والقمع المالي، ومحدودية توافر الأدوات المالية، ومن ثم إجراء السياسة النقدية عن طريق التلاعب بأسعار الفائدة. وقد إتُبع هدف السياسة النقدية في جامايكا، وهو استقرار الأسعار، في المقام الأول باستخدام الأدوات غير المباشرة منذ عام 1985. (Robinson,1997).

واشارت دراسة (Ghosh et al,2015) والتي تناولت استخدام أداتين من أدوات السياسة النقدية وهما سياسة سعر الفائدة وتدخل سوق النقد الأجنبي في الأسواق الناشئة، والتي تسعى لتحقيق استقرار التضخم والانتاج في الوقت نفسه على التخفيف من إختلال العملة، وتقدر الدراسة بمهام البنك المركزي في سياسة رد الفعل على هذين المتغيرين لما لهم تأثير سريع ومنتشر، إن السياسة النقدية التقديرية في استهداف التضخم يعتمد على تقلبات الصدمات بالنسبة للبنك المركزي وهناك مشكلة تعارض الوقت في اجراء السياسة النقدية والتي تكون عند اجرائها قدمت نتائج افضل باستهداف التضخم.

الفصل الثالث

الجانب الوصفي

الفصل الثالث

الجانب الوصفي

1.3 مقارنة بين معدل التضخم في فلسطين وإسرائيل

عند مقارنة معدل التضخم بين فلسطين وإسرائيل تظهر لنا العلاقة الإيجابية بينهما إذ يتبع التضخم في فلسطين بشكل مباشر للتضخم في إسرائيل وكما يشير الشكل (2) نلاحظ من الشكل بان هناك تضخم مرتفع خلال الفترة 2007 الى نهاية عام 2009 وهذا يعود الى الاحداث السياسية في فلسطين والحرب على قطاع غزة خلال هذه الفترة مما شكل ازمة اقتصادية على كلا الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، بالاضافة الى الانهيار المالي بين عامي 2007-2008 على المستوى العالمي مما له اثر ايضا على المستوى الاقتصادي المحلي ، علما بان التضخم ارتفع بنسبة اعلى من المستوى الاسرائيلي كما يوضح الشكل (2) .

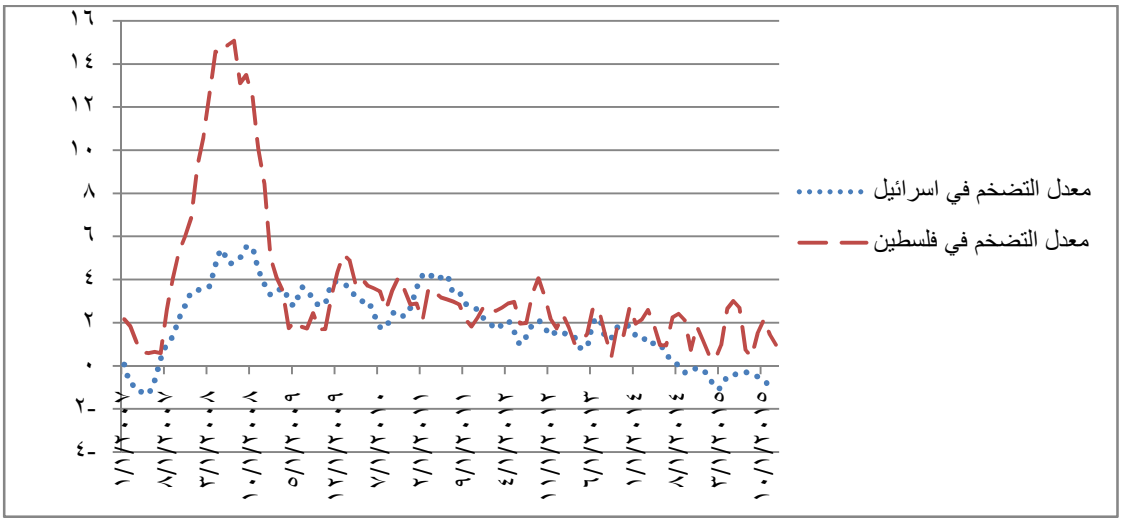

شكل (2) مقارنة بين معدل التضخم في اسرائيل وفلسطين خلال الفترة الزمنية 2007 – 2015
(حسبت من قلبل الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني والاسرائيلي)

2.3 مقارنة بين واردات فلسطين واسرائيل من الخارج

حسب ما ذكرناه سابقا بأن مجموع واردات فلسطين تبلغ 75.5% من إسرائيل . يبين الشكل (3) مدى الفرق بين واردات فلسطين واسرائيل من الخارج وتحدد النسبة المذكوره من

باقي واردات فلسطين من دول الخارج لتكون لإسرائيل، إذ بلغ اجمالي الواردات السلعية 5,225.5 مليون دولار امريكي في عام 2015، حيث انخفض بنسبة 8.1% مقارنة مع عام 2014، فيما بلغت قيمة الواردات الخدمية 142.7 مليون دولار أمريكي بانخفاض 5.0% مقارنة مع عام 2014. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2015)

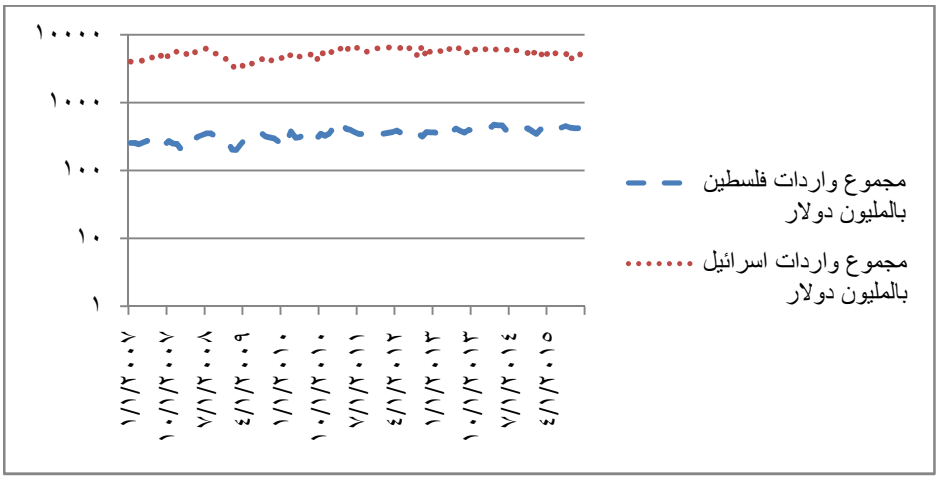

شكل (3) مقارنة بين مجموع واردات اسرائيل وفلسطين بقيمة المليون دولار خلال الفترة الزمنية 2007-2015

(حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني والاسرائيلي)

أظهرت أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن مكتب الإحصاء الإسرائيلي، أن نسبة واردات إسرائيل من السلع، من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عام 2015 بلغت 49٪ من إجمالي الواردات، بارتفاع بلغ 3٪ عن الفترة المناظرة من عام 2014.

وشكلت واردات إسرائيل من دول الاتحاد الأوروبي في عام 2015 نحو 37٪ من إجمالي الواردات، بارتفاع بلغت نسبته 4٪ مقارنة مع عام 2014، فيما بلغت الواردات من الولايات المتحدة 24.7 مليار شيكل (6.86 مليار دولار)، بارتفاع بلغت نسبته 2٪ مقارنة مع النفس الفترة من عام 2014، وتوزعت باقي الواردات على دول آسيا ودول أخرى، بقيمة بلغت 103.4 مليار شيكل (28.72 مليار دولار). (الجهاز المركزي للاحصاء الإسرائيلي،2015)

3.3 الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في اسرائيل

ان الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في إسرائيل يصل الى 296.08 مليار دولار امريكى فى عام 2015. وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل 0.48% من الاقتصاد العالمي كما يبين الشكل (4). (بنك اسرائيل المركزي ، 2015).

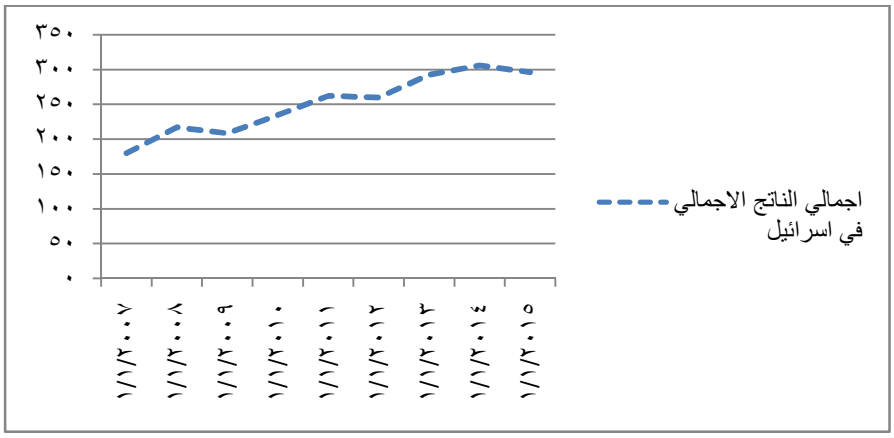

شكل (4) اجمالي الناتج الاجمالي في اسرائيل(GDP) خلال الفترة الزمنية 2007–2015

(حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة لدى البنك المركزي الاسرائيلي)

إن الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بلغ متوسط 80.52 مليار دولار في الفترة من 1960 حتى عام 2015، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق من 305.68 مليار دولار أمريكي في عام 2014 ومستوى قياسي منخفض يبلغ 2.60 مليار دولار أمريكي في عام 1962. (الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل من مجموعة البنك الدولي ، 2015).

4.3 عرض النقد في اسرائيل (M1)

يتمثل عرض النقد (M1) في كمية النقد الموجوده والمتداولة بالاضافة الى كمية الودائع تحت الطلب، في عام 2014–2015 ارتفعت كمية المال بشكل ملحوظ بنسبة 35% – 40% وذلك بسبب السياسة النقدية والتي قامت بتخفيض سعر الفائدة، خلال الربع الاول من عام 2011 ارتفعت قيمة (M1) نتيجة ارتفاع الودائع التي ارتفعت بنسبة 20.7% في حين ارتفعت بنسبة 20% الى نهاية عام 2015. ويبين الشكل (5) عرض النقد (M1) في اسرائيل.(بنك اسرائيل التقرير السنوي، 2016)

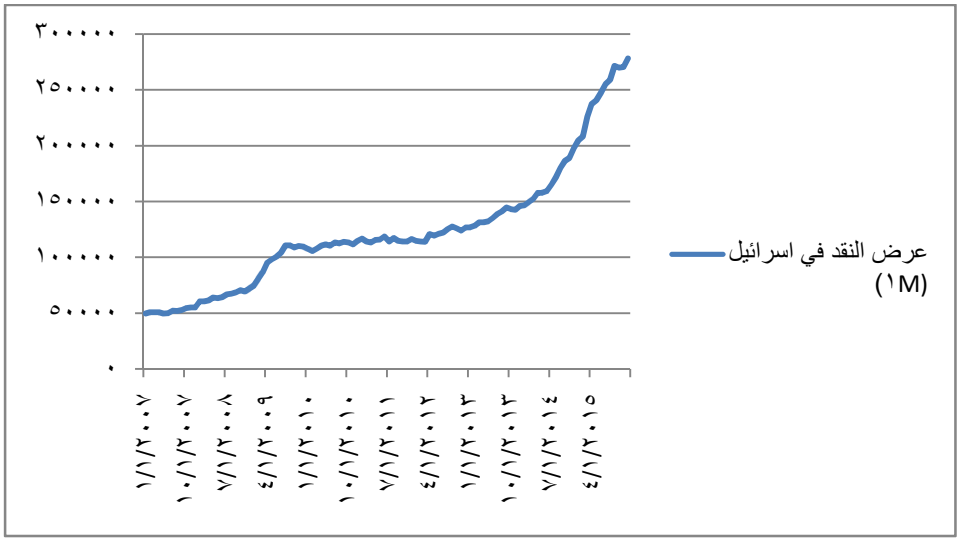

شكل (5) عرض النقد في اسرائيل (M1) في الفترة الزمنية 2007-2015 بالمليون شيقل

(حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة لدى البنك المركزي الاسرائيلي)

الفصل الرابع

منهجية الدراسة والبيانات

الفصل الرابع

المنهجية والبيانات

1.4 منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على التحليل الإحصائي الوصفي، والأسلوب القياسي، أي النماذج القياسية من اجل وصف متغيرات الدراسة وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة (مستوى الاسعار العام في إسرائيل، سعر صرف الشيقل الإسرائيلي مع الدولار، سعر صرف الشيقل الإسرائيلي مع اليورو،عرض النقد الإسرائيلي (M1)) مع المتغير التابع (مستوى الأسعار العام في فلسطين) ستتم عملية التحليل الوصفي للمؤشرات الاقتصادية "عرض النقد (M1) والمؤشرات الخاصة بسعر الصرف والمستوى العام للأسعار في إسرائيل.

أما بخصوص التحليل القياسي سيكون باستخدام برنامج "Eviews" فسيتم إستخدام مجموعة من الإختبارات القياسية الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية مثل (unit root test) وبشكل خاص 'Augmented Dicky Fuller test' للسلاسل الزمنية القصيرة من أجل فحص ثبات (stationarity) متغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها (Integration order)، حيث أن معظم المتغيرات الإقتصادية تتصف بعدم الثبات عبر الزمن. كما أنه سيتم إستخدام فحص التكامل المشترك "co-integration" باستخدام "co-integration test Johansen" بين المتغيرات من أجل معرفة إذا ما كانت المتغيرات لها نفس الميل أو التوجه العشوائي على المدى القصير او على المدى الطويل، أو بمعنى اخر، فحص وجود علاقة خطية ثابتة أو مستقرة بين المتغيرات غير المستقرة على المدى الطويل. ومن أجل فحص إتجاه العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالتضخم في إسرائيل وسعر صرف الدولار واليورو إلى الشيقل الإسرائيلي وعرض النقد في إسرائيل مع التضخم في فلسطين على المدى القصير والمدى الطويل وسيتم إستخدام نموذج ARDL والذي سيفيدنا أيضا في معرفة الإطار النظري للعلاقة بين السياسات النقدية في إسرائيل وأثرها على التضخم في فلسطين من حيث أسعار صرف الدولار واليورو مقابل الشيقل

وعرض النقد الإسرائيلي (M1) والتضخم في إسرائيل و سيتم تطبيق هذه الإختبارات والنماذج على سلاسل زمنية شهرية من العام 2007 الى 2015، ليكون كما يلي:

- CPI_p :المستوى العام لاسعار المستهلك في فلسطين (التضخم).
- CPI_{i}: المستوى العام لاسعار المستهلك في اسرائيل (التضخم).
- $\mathrm{M_{si}}$: عرض النقد الإسرائيلي (M1).
- $\mathrm{EXC_{nis/\$}}$: سعر الصرف في إسرائيل للشيكل مع الدولار الأمريكي.
- $\mathrm{EXC_{nis/€}}$: سعر الصرف في إسرائيل للشيكل مع اليورو الأوروبي.

البيانات الرئيسية المستخدمة في هذا البحث مصدرها البنك المركزي الإسرائيلي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجهاز المركزي للاحصاء الاسرائيلي.

2.4 استراتيجية التقدير

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل اثر السياسة النقدية في اسرائيل واخذنا بعض المتغيرات مثل عرض النقد في اسرائيل (M1) ، اسعار المستهلك في اسرائيل ، سعر صرف الشيقل مقابل اليورو، سعر صرف الشيقل مقابل الدولار واثرها على التضخم في فلسطين ، يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمستقل كما يلي:

$$\log^{(\text{Pal CPI})} = \log^{(\text{Pal CPI})}(\log^{(\text{Isr CPI})}, \log(\mathrm{M^s_{(isr)}}), \log^{\text{Exc(nis/usd)}}, \log^{\text{Exc(nis/eur)}}) \ldots\ldots (1)$$

في حين يعبر Pal CPI عن متوسط الاسعار العام في فسطين (التضخم)، اما Isr CPI تعبر عن متوسط الاسعار العام في اسرائيل (التضخم)، ويعبر $\mathrm{Exc_{(nis/usd)}}$ عن سعر صرف الشيقل مقابل الدولار الامريكي و Exc(nis/eur) يعبر عن سعر صرف الشيقل الاسرائيلي

مقابل اليورو الاوروبي، $M^s(isr)$ يعبر عن عرض النقد في اسرائيل (M1) كمتغيرات تابعه ليفسر النموذج ما مدى تاثير هذه المتغيرات على المتغير المستقل Pal CPI أسعار المستهلك في فلسطين (التضخم).

والمعاملاتβ_4 ,β_3 ,β_2 ,β_1 , هي المرونة الطويلة الاجل على النحو التالي:

β_1: اسعار المستهلك في اسرائيل (التضخم).

β_2: عرض النقد في اسرائيل

β_3: سعر صرف اليورو مع الشيقل

β_4: سعر صرف الدولار مع الشيقل

والتي يمكن صياغتها بشكل عام على شكل معادلة على النحو التالي:

$$\log^{(Pal\ CPI)} = \beta_1 \log^{(Isr\ CPI)} + \beta_2 \log(M^s_{(isr)}) + \beta_3 \log^{Exc(eur/nis)} + \beta_4 \log^{Exc(usd/nis)}$$

.....(2)

وسيتم تحديد إشارة المتغيرات بالإعتماد على التحليل القياسي ضمن نموذج ARDL والذي ستتحدث عنه الدراسة لاحقا لمعرفة مدى أثر هذه المعاملات (β_1, β_2, β_3, β_4) وإشارتها مع التضخم في فلسطين.

3.4 نظرة عامة عن إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يهدف إختبار جذر الوحدة الى إختبار درجة الثبات (stationary) لمتغيرات السلاسل الزمنية والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات حيث يعتبر المتغير متكاملا من الدرجة d اذا امكن جعلة ساكنا او مستقرا بعد اخذ d من الفروق أي أن:

$\Delta y_t \sim I(1)$ اذا كان $\Delta\ yt \sim I(0)$.....(3)

على الرغم من تعدد اختبارات الوحدة، الا أننا سنستخدم بشكل خاص إختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) (Dickey and Fuller,1979)، والـذي يعتبـر الاكثر كفاءة بين الاختبارات، والذي يأخذ بعين الإعتبار الإرتباط الذاتي لحد الخطأ. فيما يلـي وصف مختصر لاختبار جذر الوحدة لديكي– فوللر:

$$\Delta y_t = B_0 + \varphi Y_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث تشير (Δ) الى الفروق للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم اختبار فـرض العـدم (Null hypothesis بأن المعلمة ($H0: \varphi=0$)) اي بوجود جذر وحدة في السلسة، بمعنى أنهـا غيـر ساكنة، في مقابل الفرض البديل ($H0: \varphi \neq 0$) أي سكون السلسلة، واذا كانت (φ) معنوية واقل من الصفر ($\varphi \neq 0$) فاننا نقبل الفرض البديل بعدم وجـود جـذر وحـدة (unit root)، أي أن المتغير ساكن أو مستقر (stationary).

4.4 إختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test)

تماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والتي اصبح لها دور بارز في جعل العلاقات الاقتصادية المبنية على سلاسل زمنية قابلة للقياس والتحليل الكمـي فـان هـذه الدراسة ستقوم باستخدام طريقة التحليل باجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test) من أجل تحليل اتجاه العلاقة بين التضخم فـي فلسـطين مـع بـاقي المتغيرات الاقتصادية التي تناولناها في هذه الدراسة.

ومن أهم ميزات هذا الاختبار قدرته على الكشف اذا ما كان هناك تكامل مشترك فريـد اي ان التكامل المشترك هو نتيجة إنحدار المتغيرات التابعة على المتغير المستقل.

وما سنقوم به في هذه الدراسة هو اجراء اختبار الاثر (Trace-test) حيث أن الفرضية الصفرية تفحص إذ كان عدد متجهات التكامل المشترك اقل او يساوي عددا معينا ($r \leq ?$)، فاذا كانت λ_{trace} اصغر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5%، نقبل الفرضية الصفرية بوجود

علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأقل وبالتالي قبول وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل.

5.4 نموذج إنحدارات المربعات الصغرى "ARDL"

أصبح إختبار ARDL الأكثر إستخداما في الدراسات والأبحاث القياسية مقارنة مع غيره من إختبارات التكامل المشترك الواحد إذ أن هذا الإختبار له عدة مزايا عند إستخدامه وهي:

أولاً: اعطاء تقديرات غير متحيزة على المدى الطويل وتكون قيمة t-test فعالة، وتجنب مشاكل عدم تجانس المعاملات المرتبطة على المدى الطويل (Narayan, 2005).

ثانياً: يتم تقييم المعاملات المشار اليها في النموذج على المدى القصير والمدى الطويل في نفس الوقت.

ثالثاً: يمكن تطبيق هذا الاختبار بغض النظر عما اذا كانت المتغيرات الاساسية I(1),I(0) او في الحالتين معا .(Pesaran and Pesaran, 1997)

رابعاً: استخدام نموذجARDL هو اكثر اهمية احصائيا لتحديد علاقة التكامل المشترك في العينات الصغيرة.(Pesaran and Shin, 1999)

خامساً: ياخذ النموذج عددا كافيا من التاخيرات في البيانات لتحديد عملية استنتاج اطار عام لنماذج محددة.(Laurenceson and Chai, 2003)

سادساً: يمكن استخراج نموذج تصحيح خطأ (ECM) من ARDL من خلال تحويل خطي بسيط، والذي يدمج تعديل المدى القصير مع التوازن على المدى الطويل دون فقدان البيانات على المدى الطويل (Pesaran and Shin, 1999).

يتضمن إختبار ARDL للتكامل المشترك مرحلتين لقييم العلاقة طويلة المدى، الخطـــوة الاولى هي إستكشاف وجود علاقة طويلة المدى بين جميع المتغيرات، وإن كان هناك دليل على التكامل المشترك بين المتغيرات فإن الخطوة الثانية هي تقدير النماذج طويلة الأجـــل وقصـــيرة المدى.

وتمثل صيغة إختبار ARDL على النحو التالي:

$$\Delta Log(Pal_CPI)_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}\Delta(Log(Pal_CPI)_{t-i}) + \sum_{i=0}^{p} a_{2i}(Log(Isr_CPI)_{t-i}) +$$

$$\sum_{i=0}^{p} a_{3i}(Log(Isr_M1)_{t-i}) + \sum_{i=0}^{p} a_{4i}(Log(Isr_{nis/usd}))_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} a_{5i}(Log(Isr_{nis/eur})_{t-i}$$

$$+\lambda_1 Log(Pal_CPI)_{t-1} + \lambda_2 Log(Isr_CPI)_{t-1} + \lambda_3 Log(Isr_M1)_{t-1} + \lambda_4 Log(Isr_{nis/usd})_{t-1} + \lambda_5 Log(Isr_{nis/eur})_{t-1} + \varepsilon_t \quad (4)$$

بحيث Δ هي الفروقات الاولى و ε_t الحدود المتبقية، و β_0 يمثل الحد المطلـــق وبـــاقي المتغيرات كما تم تعريفها مسبقا باخد اللوجاريثم الطبيعي لها لتكون معاملاتها في النموذج اكثر سهولة في التفسير حيث تعبر عن مرونات المتغيرات التابعة مع المتغير المستقل.

الجزء($\lambda_1 CO_{2t-1} + \lambda_2 Y_{t-1} + \lambda_3 Y_{t-1}^2 + \lambda_4 E_{t-1} + \lambda_5 F_{t-1} + \lambda_6 T_{t-1}$) من المعادلة فيمثل علاقـــة المدى الطويل، وتشمل هذه المعادلة متغير الاتجاه الزمني لتحديد التغيرات المرتبطة بالزمن.

6.4 بيانات الدراسة

أُخذت بيانات هذه الدراسة من مصادرها الرئيسية بحيث كانت بيانات أسعار المســـتهلك في فلسطين مأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهي عبارة عن سلسلة شـــهرية للفترة الزمنية ما بين عام 2007-2015 وهي بيانات منشورة، إضافة الى ذلك كانت البيانـــات المتعلقة بإسرائيل تم تناول جزء منها من الجهاز المركزي للاحصاء الإسرائيلي مثـــل أســـعار المستهلك في إسرائيل وهي سلسلة شهرية لنفس الفترة المذكورة سابقا على نفس سنة الأســـاس لأسعار المستهلك 2010، أما أسعار صرف الشيقل مقابل الدولار واليورو وعرض النقـــد فـــي إسرائيل (M1) اعتمدت من البنك الاسرائيلي المركزي وهي سلسلة شهرية للفترة نفسها.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها

1.5 إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

حسب الإقتصاد الكلي، فان النظرية الاقتصادية تشير في الغالب الى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، حتى في حالة إنحراف هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فان هناك قوى تعيدها إلى التوازن مما يضمن تحقق العلاقة أو الإرتباط في المدى الطويل.

نهتم في هذه الدراسة على العلاقة ما بين السياسة النقدية الإسرائيلية والتضخم في فلسطين، وتعاني أغلب السلاسل الزمنية بعدم استقرار فقد قمنا بفحص السلاسل الزمنية للمتغيرات والتاكد من مدى سكونها وتحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات، حيث يعتبر المتغير متكاملا من الدرجة d اذ امكن جعله ساكنا او مستقرا بعد اخذ d من الفروق، فكانت البيانات في هذه الدراسة على نفس المستوى (at level) غير مستقرة، وبعد ذلك تم فحص المتغيرات عند المستوى الاول من الفروقات (at 1st different) لتصبح المتغيرات ساكنه ومستقرة كما يشير الجدول (1) التالي:

جدول (1) جذر الوحدة على المستوى الاول ومستوى الفروقات الاولى (At level and 1st different)

Variables	ADF test at levels (Prob. *)	ADF test at First Difference (Prob.*)
Palestine CPI	0.0680	0.0000
Israel CPI	0.0033	0.0000
Israel money supply (M1)	1.0000	0.0420
Israel exchange rate USD/NIS	0.0115	0.0000
Israel exchange rate NIS/EUR	0.7366	0.0000

يشير الجدول السابق بان السلاسل الزمنية للمتغيرات منها من هو مستقر على المستوى مثل مستوى الاسعار العام في اسرائيل وسعر صرف الشيقل مقابل الدولار ولكن باقي المتغيرات

مثل مستوى الاسعار العام في فلسطين والمعروض النقدي في اسرائيل (M1) وسعر صـــرف الشيقل مقابل اليورو اصبح مستقرا على الفروق الاول للسلاسل الزمنية وتبين ذلـــك باســـتخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dicky-Fuller).

ويبين الشكل (6) اتجاه كل من السلاسل الزمنية:

شكل (6) اتجاه السلاسل الزمنية للمتغيرات في حالة الثبات (stationary)

(حسبت من قلبل الباحث باستخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviewes)

2.5 إختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Unrestricted Cointegration Rank Test)

نهتم بإجراء هذا الاختبار لما له من اهمية في تحليل السلاسل الزمنية والذي يجعل هذه السلاسل الزمنية للمتغيرات قابلة لقياس والتحليل الكمي وبالاعتماد على نتائج اختبار الوحده على المستوى الاول واستقرار السلاسل الزمنية فان هذا الاختبار يبين لنا عدد االعلاقات ما بين المتغيرات على المدى الطويل وكم عددها على مستوى احتمالية 0.05،، كما يشير الجدول (2) الى نتائج الاختبار ليبين بان هناك علاقة تكاملية واحدة ما بين المتغيرات وهي ذات دلالة احصائية.

جدول (2) اختبار جوهانسون التكامل المشترك – Johansen-Juselius Co-integration

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	** Prob	Max-Eigen Statistics	0.05 Critical Va	** Prob
None *	0.330577	86.07510	69.81889	0.0015	41.33796	33.87687	0.0054
At most 1 *	0.172145	44.73714	47.85613	0.0953	19.45850	27.58434	0.3799
At most 2 *	0.124399	25.27864	29.79707	0.1517	13.68303	21.13162	0.3916
At most 3	0.105453	11.59561	15.49471	0.1774	11.47809	14.26460	0.1318
At most 4 *	0.001140	0.117519	3.841466	0.7317	0.117519	3.841466	0.7317
integrating eqn(s) at the 0.05 level ; Max-eigenvalue test indicates 1 −Trace test indicates 1 co co-integrating eqn(s) at the 0.05 level; * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level							

تختبر إحصائية (trace) الفرضية الصفرية عدد (r) من متجهات التكامل المتداخل مع الفرضية البديلة (n) لدمج العلاقات. يتم رفض الفرضيات الصفرية من عدم وجود متجهات تكامل مشترك عند إحصائية الاختبار من حوالي (86.07510) أكبر من القيمة الحرجة 5٪ حوالي (69.81889). ومع ذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية بوجود متجه واحد للتكامل المشترك حيث أن إحصائية الاختبار (44.73714) وهي أقل من (47.85613)، وبالتالي فإن إحصائية (trace) تشير إلى وجود علاقة تكاملية واحدة عند مستوى 5٪ ذات دلالة احصائية.

ويختبر الحد الأقصى للقيمة الذاتيـــة (Max-Eigen Statistics) الفرضـــية الصـــفرية ل (r) لناقلات التكامل المشترك ضد الفرضية البديلة لعلاقات التكامل المشترك (r+1). يـــتم رفـــض الفرضية الباطلة لعدم التكامل المشترك حيث أن القيمة 41.33796 أكبـــر مـــن (33.87687). ومع ذلك فإنه فشل في رفض الفرضية الصفرية من وجود علاقة تكاملية واحدة اذ كانت القيمة (19.45850) أقل من (27.58434)، بالتالي يشير الاختبار الأقصى للقيمـــة الذاتيـــة (Max-Eigen Statistics) إلى وجود متجه واحد للتكامل المشترك. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تخلص إلى أن هناك متجه تكامل واحد كما هو موضح في كلا الطريقتين.

3.5 نموذج انحدارات المربعات الصغرى "ARDL"

بناءً على اختبار جذر الوحدة بأن المتغيرات المتناولة في هذه الدراسة مســـتقرة علـــى المستوى I(0) والفروقات الاولى I(1) فأن اجراء اختبار ARDL يحدد لنا العلاقات مـــا بـــين المتغيرات باخذ الفروقات اللازمة (Lag) تلقائيا ليتبين بان عدد (lag) المختارة هو 4 يتكـــون نتائج اختبار ARDL على المدى القصير كما يبين الجدول (3):

جدول (3) اختبار ARDL على المدى القصير (Lag= 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(PAL_CPI(-1))	0.996617	0.096544	10.32295	0.0000
LOG(PAL_CPI(-2))	-0.188282	0.091528	-2.057092	0.0423
LOG(ISR_CPI)	0.171208	0.049623	3.450197	0.0008
LOG(ISR_M1)	0.056741	0.022663	2.503717	0.0139
LOG(ISR_M1(-1))	-0.046607	0.023017	-2.024929	0.0456
LOG(ISR_SHEKEL_USD)	-0.020697	0.012197	-1.696850	0.0929
LOG(ISR_SHEKEL_EUR)	0.007912	0.015797	0.500885	0.6176
C	0.002320	0.099968	0.023205	0.9815

يبين الجدول السابق بان مستوى الاسعار في فلسطين واسرائيل بالاضافة الى عـــرض النقد ذو دلالة احصائية على المدى القصير اذ ان الاسعار في اسرائيل تؤثر ايجابا على الاسعار في فلسطين اي كلما ارتفعت الاسعار في اسرائيل فانها تؤثر ايجابا للارتفاع في فلسطين وهذه النتيجة تتوافق مع الدراسات السابقة حيث ان التضخم في فلسطين مستورد من اســـرائيل كـــون

اسرائيل هي الشريك الاول في النواحي التجارية اضافة الى الاتفاقيات بينهما.(سلطة النقد الفلسطينية،2015).

بالاضافة الى ان عرض النقد في اسرائيل يؤثر ايجابا ايضا على الاسعار في فلسطين فكلما زاد عرض النقد فان مستوى الاسعار في فلسطين سيرتفع، وتبرر هذه العلاقة لما لعرض النقد اثر مباشر على ارتفاع التضخم وهذا يتوافق مع دراسة (simwakaet,2012) اذ تركزت الدراسة على عرض النقد واثاره على التضخم في ملاوي بان التضخم ظاهرة نقدية والأثر الايجابي على التضخم في فلسطين يفسر لأن العملة الاكثر تداول في فلسطين هي الشيقل الاسرائيلي، ايضا من نتائج اختبار ARDL ان سعر صرف الدولار واليورو مقابل الشيقل لسا ذو دلالة احصائية اي ليس لهما اثر على مستوى الاسعار في فلسطين سلبا ام ايجابا وهذا يفسر باعتماد السوق الفلسطيني على عملة الشيقل في التعاملات التجارية فهي تشكل اكثر من 50% (ماس،2015) من اجمالي قيمة عرض النقد (M1) في اسرائيل وتتوافق هذه النتيجة مع تقرير سلطة النقد عام 2015 الذي يشير الى عدم تأثر اسعار السلع باسعار الصرف.

اما على المدى البعيد فان نموذج ARDL يبين العلاقة بين المتغيرات اذ ان هناك علاقة ايجابية على المدى الطويل لمستوى الاسعار في فلسطين لتؤثر بنسبة 89.3%، بالاضافة الى ان المعروض النقدي الاسرائيلي (M1) يؤثر ايجابا على مستوى الاسعار في فلسطين بنسبة 5.2%، الا ان سعر صرف كل من الدولار واليورو ليس لهما اثر على مستوى الاسعار في فلسطين كما يشير الجدول (4) وهذا ايضا يتوافق مع الدراسات السابقة والتقرير السنوى لسطلة النقد الفلسطينية

جدول (4) اختبار ARDL على المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(ISR_CPI)	0.893269	0.132333	6.750166	0.0000
LOG(ISR_M1)	0.052871	0.021436	2.466422	0.0154
LOG(ISR_SHEKEL_USD)	-0.107983	0.062344	-1.732066	0.0864
LOG(ISR_SHEKEL_EUR)	0.041282	0.085842	0.480908	0.6317
C	0.012103	0.521445	0.023211	0.9815

ويمكن كتابة نموذج (ARDL) على المدى الطويل على صورة معادلة لتبين مرونـــات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهي كما يلي:

LOG(PAL_CPI) =	(0.8933)*LOG (ISR_CPI)	+(0.0529)* LOG (ISR_M1)	- 0.1080*LOG (ISR_SHEKEL_USD)	+ 0.0413*LOG (ISR_SHEKEL_EUR)	+ 0.0121
Std. Error	0.132333	0.021436	0.062344	0.085842	0.521445

4.5 الية إختيار نموذج ADRL

تم اجراء اختبار ADRL بالاعتماد على اختيار افضل طريقة من بين 20 طريقة حسب اجراء AIC لاجراء الاختبار، اذ تم اختيارها اليا عن طريق برنامج eviews والتي يحدد فيها افضل نهج لاجراء الاختبار، فكانت القيمة الافضل لاجراء هذا الاختبار اقل من 7.484- حيث كان نهج الاختبار ADRL(2,0,1,0,0) لتعبر الارقام ما بين الاقواس علـــى فتـــرات التبـــاطئ للنموذج، كما يوضح الشكل (7).

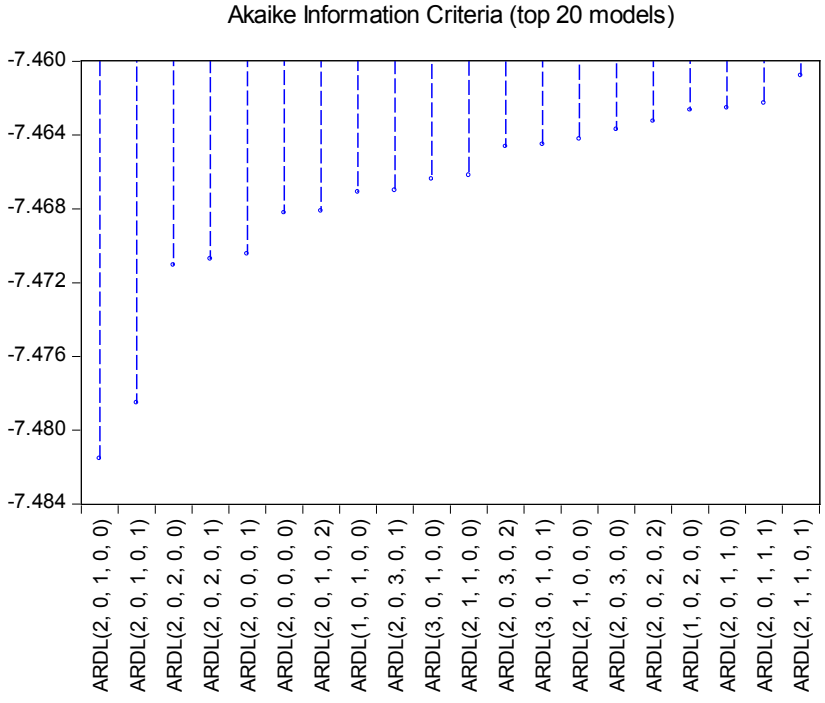

شكل (7) نهج نموذج طريقة ARDL بالرسم البياني: بحسب معيار اكاي (AIC)

(حسبت من قلبل الباحث باستخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviewes)

5.5 فحص المدى البعيد لاختبار ADRL باختبار (Bounds Test)

قامت الدراسة بإجراء فحص **(Bounds Test)** للتاكد من وجود علاقات بين المتغيرات على المدى البعيد أم لا وذلك بإجراء إختبار **(Bounds Test)** والذي يعتمد على الفرضية الصفرية بأنه لا يوجد علاقة على المدى البعيد، والفرضية البديلة بوجود علاقة على المدى البعيد بين المتغيرات وذلك عند مستوى الدلالة التي تكون فيها القيمة الإحصائية **(F)** أكبر من الحد الأعلى (I1)، فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، فعند إجراء هذا الفحص تبين بأن قيمة **F=4.375828** وهي أكبر من الحد الأعلى لمستوى الدلالة 5% وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بمعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات على المستوى البعيد عند مستوى الدلالة 5% والتي تم الإعتماد عليها في إختبار ADRL وذلك كما ويوضح الجدول (5).

جدول (5) اختبار ARDL Bounds Test

النظرية الصفرية: لا يوجد علاقة بين المتغيرات على المدى البعيد النظرية البديلة: وجود علاقة بين المتغيرات على المدى البعيد		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.375828	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

بحيث قيمة K =4 وتعني عدد المتغيرات للنموذج.

نتائج الدراسة ومناقشتها

بينت هذه الدراسة مدى العلاقة بين أدوات السياسة النقدية في إسرائيل والتي تتضمن عرض النقد (M1) ، سعر صرف الشيقل مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو الاوروبي وأسعار المستهلك في إسرائيل على أسعار المستهلك في فلسطين (التضخم) ، ضمن بيانات شهرية للفترة الزمنية منذ عام 2007 – 2015 وتبين بأن هناك علاقة على المدى القصير والطويل لكل من أسعار المستهلك في إسرائيل وعرض النقد وذلك عند إجراء إختبار (ARDL) لهذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، أما بخصوص سعر صرف الشيقل مقابل الدولار الأمريكي واليورو الاوروبي فلم يكن لهما دلالة إحصائية على المدى القصير والطويل.

فكانت العلاقة ايجابيه بين كل من أسعار المستهلك في إسرائيل وعرض النقد (M1) على أسعار المستهلك في فلسطين (التضخم) وهذه النتائج تتوافق مع دراسة (fitzgerald,1999) والتي بينت بان هناك علاقة قوية نسبيا بين عرض النقد والتضخم وان اثار المعروض النقدي تحتاج الى وقت طويل لمعالجة التضخم ، وفي دراسة اخرى في ايران اوضحت ان هناك علاقة بين المعروض النقدي واسعار المستهلك (Roshan , 2014) ، اما عن اسعار صرف الشيقل مقابل الدولار واليورو لم يكن لهما اثر على اسعار المستهلك في فلسطين كما اشار التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطيني عام 2015 ، علما بان قيمة واردات اسرائيل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة في عام 2014 بلغت 49% من اجمالي الواردات ، 37% منها من الاتحاد الاوروبي و12% من الولايات المتحده خلال عام 2014 .(الجهاز المركزي للاحصاء الاسرائيلي،2014)

ويفسر عدم تاثر فلسطين باسعار صرف الشيقل مقابل الدولار واليورو للتعامل التجاري بين فلسطين واسرائيل بعملة الشيقل (سلطة النقد الفلسطينية ،2015) وصلة فلسطين التجارية الاكبر مباشرة مع الجانب الاسرائيلي تبعا للاتفاقيات التجارية بين الطرفين .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

بنك اسرائيل المركزي، عرض النقد (M1)، اجمالي الناتج المحلي (GDP)، سعر صرف الدولار واليورو مقابل الشيقل الاسرائيلي، (http://www.boi.org.il).

الجهاز المركزي للاحصاء الاسرائيلي. المستوى العام للاسعار. (http://www.cbs.gov.il).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المستوى العام للاسعار. (http://www.pcbs.gov.ps).

رجاء الربيعي (2013)، **دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي**، عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، إقتصاد دولي.

عاهد مشاقبة (2014)، **العلاقات التركية – الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي** – قبوله للنشر: 2014/4/16م

عبد النبي يوسف (1970)، **السياسة النقدية في اسرائيل**، القاهرة، مكتبة عين شمس.

محمد القطابري،(2011) **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية،نظرية، تحليلية وقياسية**، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 410ص.

معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس) (2014). **خيارات العملة والسياسة النقدية المستقبلية في فلسطين: مراجعة تقييمية**،

المراجع الأجنبية

Alejandro D Guerson , 2015 .**Inflation Dynamics and Monetary Policy in Bolivia** .international monetary fund

Atish R.Ghosh Jonathan D.Ostry Marcos Chamon, 2015. **Two targets, two instruments: Monetary and exchange rate policies in emerging market economies.** Research Department, International Monetary Fund, Washington DC, USA

Bank of Israel ,2017. **Monetary policy report for the second half of 2017.** 48 February 2018

C.Amarasekara (2008), **The Impact of Monetary Policy on Economic Growth and Inflation in Sri Lanka**, CENTRAL BANK OF SRI LANKA.

Cuma, Buzkurt (2014)، ***Money, Inflation and Growth Relationship: The Turkish Case***، **International Journal of Economics and Financial Issues** Vol. 4, No. 2, pp.309-322.

Emmanuel I.S. Ajuzie, Lincoln University Felix M. Edoho, Lincoln University Wensheng Kang, University of Missouri Matthew N. Uwakonye, Grambling State University Ghebre Y. Keleta, Grambling State University (2011). ***Import Response And Inflationary Pressures In The New Economy: The Quantity Theory Of Money Revisited.*** **Journal of Business & Economics Research**.

Evans, O, K (2014)**,** ***Relationship between Inflation and Money Supply in Kenya,*** **Journal of Social Economics**,Vol. 2, No. 2,63-83.

Fitzgerald. T. J (1999) ،Money **Growth and Inflation: How long is the Long-Run?** Federal Reserve Bank of Cleveland.

Frank Browne and David Cronin (2010), ***Commodity prices, money and inflation,*** **Journal of Economics and Business** Volume 62, Issue 4, July–August 2010, Pages 331-345

Irving Fisher, **"Mathematical Investigations in the Theory of Value and Prices,"** Transactions of the Connecticut Academy of Arts and Sciences, 1892, p. 51.

Keynes, John Maynard (2007) [1936]. **The General Theory of Employment, Interest and Money** (http://cepa.newschool.edu/het/essays/keynes/keynescont.htm). Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan. ISBN 0230004768.

Keynes, John Maynard. (1936). **General Theory of Employment, Interest, and Money**

Kisu, S، Perks, L ،Grant K and Mtendere, C (2012)، **Money supply and inflation in Malawi: An econometric investigation**, reserve bank of Malawi.

Laurenceson, J, and Chai,J. (2003**). Financial Reform and Economic Development in China**. Cheltenham, UK, Edward Elgar.

Michael B. Devereux Charles Engel, 2003. ***Monetary Policy in the Open Economy Revisited: Price Setting and Exchange-Rate Flexibility*****. The Review of Economic Studies,** Volume 70, Issue 4, 1 October 2003.

Narayan, P.K. (2005). **The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests**. Appl. Econ. 37, PP.1979–1990.

National General Directorates of Policy Analysis and Research and State Finance, 2007 ،**Analysis of Inflation in Timor Leste**،

Pesaran, H.M., and Shin, Y. (1999**). Autoregressive distributed lag modelling approach to co-integration analysis**. In: Storm, S. (Ed.), Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium. Cambridge University Press, Cambridge.

Pesaran, M., and Pesaran, B. (1997). **Working with Microfit 4.0: Interactive Economic Analysis**. Oxford University Press, Oxford.

Sedigheh, A, R (2014)**, Inflation and Money supply growth in Iran: Empirical Evidences from Cointegration and Causality,** Iran. Econ. Rev. Vol.18, No.1.

T.O. Akinbobola (2012) ***The dynamics of money supply, exchange rate and inflation in Nigeria***, **Journal of Applied Finance & Banking**, vol.2, no.4, 2012, 117-141 ISSN: 1792-6580, Scienpress Ltd, 2012.

Tamunonimim Aniprirworima Ngerebo-A201 ، ***Monetary Policy and Inflation in Nigeria,*** **International Journal of Finance and Accounting** 2016, 5(2): 67-76.

The Economic Committee of the National Assembly and UNDP in Vietnam (2012), **Inflation targeting and the implications for monetary policy framework in Vietnam**, Research report RS - 02

Wayne Robinson and John W. Robinson (1997), **THE TRANSMISSION MECHANISM OF MONETARY POLICY IN THE JAMAICAN ECONOMY**-Annual Conference of the Caribbean Centre for Monetary Studies, 1997.

Wimalasuriya (2008), **Inflation Targeting versus Monetary Targeting - The Case of Sri Lanka**, Central Bank of Sri Lanka.

Z.vladova and m.yanchev (2015), **Empirical Evidence on the Relationship between Money Supply Dynamics and Prices in Bulgaria,** Bulgarian National Bank, series, 2015.

Zornitsa,V and Mihail,Y(2015), **Empirical Evidence on the Relationship between Money Supply Dynamics and Prices in Bulgaria,** BLGARIAN NATIONAL BANK, DISCUSSION PAPERS, DP/100.

الملاحق

جداول الملحق الإحصائي

1. Unit root test (ADF test)

Table (1.1) unit root test at level for Palestinian CPI

Null Hypothesis: PAL_CPI has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.757310	0.0680
Test critical values:	1% level		-3.493747	
	5% level		-2.889200	
	10% level		-2.581596	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Table (1.2) unit root test at 1st different for Palestinian CPI

Null Hypothesis: D(PAL_CPI) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.198314	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.493747	
	5% level		-2.889200	
	10% level		-2.581596	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Table (1.3) unit root test at level for Israeli CPI

Null Hypothesis: ISR_CPI has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.862612	0.0033
Test critical values:	1% level		-3.497029	
	5% level		-2.890623	
	10% level		-2.582353	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Table (1.4) unit root test at 1st different for Israeli CPI

Null Hypothesis: D(ISR_CPI) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.423388	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.493129	
	5% level		-2.888932	
	10% level		-2.581453	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Table (1.5) unit root test at level for Israeli money supply (M1)

Null Hypothesis: ISR_M1 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			4.907059	1.0000
Test critical values:	1% level		-3.492523	
	5% level		-2.888669	
	10% level		-2.581313	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Table (1.6) unit root test at 1st different for Israeli money supply (M1)

Null Hypothesis: D(ISR_M1) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.960983	0.0420
Test critical values:	1% level		-3.494378	
	5% level		-2.889474	
	10% level		-2.581741	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Table (1.7) unit root test at level for exchange rate of NIS/EUR

Null Hypothesis: ISR_SHEKEL_EUR has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.040235	0.7366
Test critical values:	1% level		-3.494378	
	5% level		-2.889474	
	10% level		-2.581741	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Table (1.8) unit root test at 1st different for exchange rate of NIS/EUR

Null Hypothesis: D(ISR_SHEKEL_EUR) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-10.06892	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.493747	
	5% level		-2.889200	
	10% level		-2.581596	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Table (1.9) unit root test at level for exchange rate of NIS/USD

Null Hypothesis: ISR_SHEKEL_USD has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.444789	0.0115
Test critical values:	1% level		-3.494378	
	5% level		-2.889474	
	10% level		-2.581741	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Table (1.10) unit root test at 1st different for exchange rate of NIS/USD

Null Hypothesis: D(ISR_SHEKEL_USD) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.300712	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.493129	
	5% level		-2.888932	
	10% level		-2.581453	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

2. Johansson co-integration test

Table (2.1) unrestricted cointegration Rank Test (Trace)

Sample (adjusted): 2007M06 2015M12				
Included observations: 103 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LOG(PAL_CPI) LOG(ISR_CPI) LOG(ISR_M1) LOG(ISR_SHEKEL_EUR) LOG(ISR_SHEKEL_USD)				
Lags interval (in first differences): 1 to 4				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.330577	86.07510	69.81889	0.0015
At most 1	0.172145	44.73714	47.85613	0.0953
At most 2	0.124399	25.27864	29.79707	0.1517
At most 3	0.105453	11.59561	15.49471	0.1774
At most 4	0.001140	0.117519	3.841466	0.7317
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

Table (2.2) Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Sample (adjusted): 2007M06 2015M12				
Included observations: 103 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LOG(PAL_CPI) LOG(ISR_CPI) LOG(ISR_M1) LOG(ISR_SHEKEL_EUR) LOG(ISR_SHEKEL_USD)				
Lags interval (in first differences): 1 to 4				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.330577	41.33796	33.87687	0.0054
At most 1	0.172145	19.45850	27.58434	0.3799
At most 2	0.124399	13.68303	21.13162	0.3916
At most 3	0.105453	11.47809	14.26460	0.1318
At most 4	0.001140	0.117519	3.841466	0.7317
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

3. Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Test.

Table (3.1) ARDL test at short run

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOG(ISR_CPI) LOG(ISR_M1)				
LOG(ISR_SHEKEL_USD) LOG(ISR_SHEKEL_EUR)				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 2500				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 0, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(PAL_CPI(-1))	0.996617	0.096544	10.32295	0.0000
LOG(PAL_CPI(-2))	-0.188282	0.091528	-2.057092	0.0423
LOG(ISR_CPI)	0.171208	0.049623	3.450197	0.0008
LOG(ISR_M1)	0.056741	0.022663	2.503717	0.0139
LOG(ISR_M1(-1))	-0.046607	0.023017	-2.024929	0.0456
LOG(ISR_SHEKEL_USD)	-0.020697	0.012197	-1.696850	0.0929
LOG(ISR_SHEKEL_EUR)	0.007912	0.015797	0.500885	0.6176
C	0.002320	0.099968	0.023205	0.9815
R-squared	0.995264	Mean dependent var		4.618859
Adjusted R-squared	0.994926	S.D. dependent var		0.078351
S.E. of regression	0.005581	Akaike info criterion		-7.466439
Sum squared resid	0.003052	Schwarz criterion		-7.265425
Log likelihood	403.7213	Hannan-Quinn criter.		-7.384967
F-statistic	2942.389	Durbin-Watson stat		2.057941
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

Table (3.2) ARDL test at long run

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LOG(PAL_CPI)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 0, 0)				
Sample: 2007M01 2015M12				
Included observations: 106				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(PAL_CPI(-1))	0.188282	0.091528	2.057092	0.0423
DLOG(ISR_CPI)	0.171208	0.049623	3.450197	0.0008
DLOG(ISR_M1)	0.056741	0.022663	2.503717	0.0139
DLOG(ISR_SHEKEL_USD)	-0.020697	0.012197	-1.696850	0.0929
DLOG(ISR_SHEKEL_EUR)	0.007912	0.015797	0.500885	0.6176
CointEq(-1)	-0.191665	0.045549	-4.207862	0.0001
Cointeq = LOG(PAL_CPI) - (0.8933*LOG(ISR_CPI) + 0.0529*LOG(ISR_M1) -0.1080*LOG(ISR_SHEKEL_USD) + 0.0413*LOG(ISR_SHEKEL_EUR) + 0.0121(				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(ISR_CPI)	0.893269	0.132333	6.750166	0.0000
LOG(ISR_M1)	0.052871	0.021436	2.466422	0.0154
LOG(ISR_SHEKEL_USD)	-0.107983	0.062344	-1.732066	0.0864
LOG(ISR_SHEKEL_EUR)	0.041282	0.085842	0.480908	0.6317
C	0.012103	0.521445	0.023211	0.9815

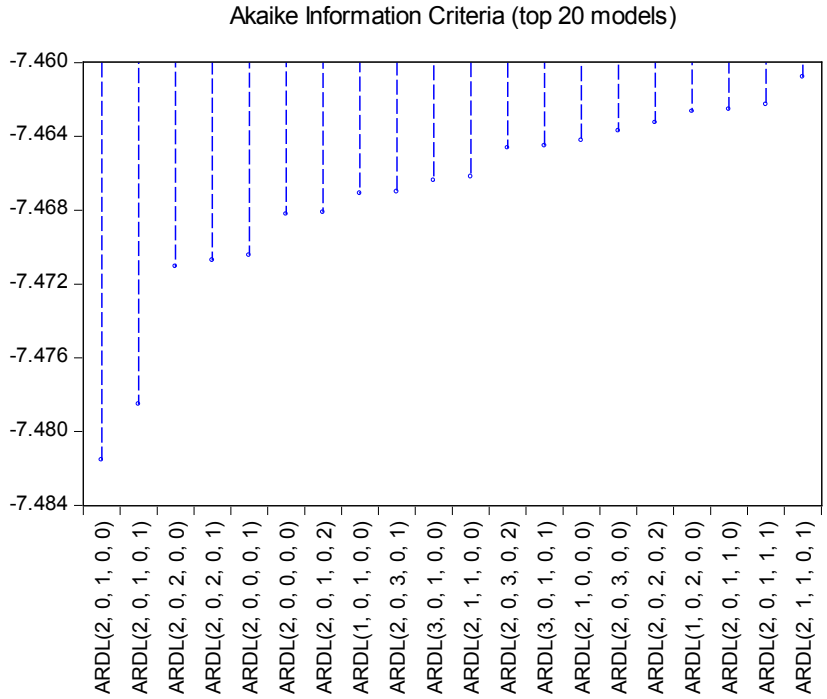

Graph (3.1) ARDL criteria graph model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Table (3.3) ARDL Bounds Test

Sample: 2007M03 2015M12		
Included observations: 106		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.375828	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Effect of Israel's Monetary policies on Inflation in Palestine

By
Ahmad Jalal Abdulqader Alawneh

Supervisor
Dr. Shaker khalel
Dr. Mohanad Ismaeel

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Economic Policy Management, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2018

The Effect of Israel's Monetary policies on Inflation in Palestine

By
Ahmad Jalal Abdulqader Alawneh
Supervisor
Dr. Shaker khalel
Dr. Mohanad Ismaeel

Abstract

This study aims at identifying the effect of the Israeli monetary policy on inflation in Palestine. The study shed light on inflation in Israel, money supply in Israel (M1) and shekel exchange rate against the dollar and the euro, to notice the effects on inflation in Palestine. The researcher examined the effects by carrying out important tests on the time series of these variables. The researcher took monthly data during 2007 to 2015 to test its stationary and their degree of stillness. In addition to performing co-integration test to determine the number of relations between variables, and finally conducting the test model (ARDL).

One of the most important results of the study is the integrative relationship when conducting ARDL test which showed that there is a positive relationship between consumer prices in Israel and consumer prices in Palestine. In addition, the Israeli money supply (M1) relationship was also positive compared to consumer prices in Palestine. However, the exchange rate of both the US dollar and the euro against the shekel did not have any statistical significance. In other words, it has no impact on consumer prices in Palestine.